http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2044) السنة الثامنة - الثلاثاء (15) شباط 2011

فيما تؤكد التجارة استمرارها بتوزيع مفردات البطاقة التموينية

وزارة التخطيط ترجح تأجيل تفعيل قانون التعرفة الكمركية لأسباب اقتصادية

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

رجحت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية الأحد أن تؤجل الحكومة الاتحادية العمل بقانون الكمرك الذي من المؤمل العمل به في آذار المقبل..

وقال المتحدث باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي لوكالة كردستان للانباء (آكانيوز) إن "هناك توجها من قبل الحكومة العراقية يقضي بتأجيل العمل في قانون الكمارك الذي يفترض العمل به في السادس من الشهر المقبل".

وكانت الحكومة أصدرت نهاية الشهر الماضي قرارا يقضي بتطبيق نظام التعرفة الكمركية على البضائع المستوردة بدءا من آذار/مارس المقبل.

وأضاف الهنداوي أن "الحكومة تفكر بشكل جدي في تأجيل العمل بقانون الكمارك بسبب تحذيرات اقتصادية أكدت أن الحكومة عليها أن تتريث في موضوع قانون الكمارك العامة".

وتشير المادة الأولى في بابها الأول من قانون الكمارك إلى أن تستوفى رسوم الوارد الكمركي على البضائع المستوردة وفق النسب المنصوص عليها في جداول تعريفة الرسوم الكمركية والروزنامة الزراعية الملحقة بهذا القانون.

وأشار الهنداوي إلى أن "تفعيل قانون الكمارك في المرحلة المقبلة أمر مهم شريطة أن لايؤثر على الدخل المالي للمواطن العراقي كونه سينعش واقع الإنتاج في البلاد".

ومن حق مجلس رئاسة الوزراء أن يعدل القانون في حال طلب وزير المالية ذلك.

وكان فاضل محمد المستشار القانوني لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ابلغ (آكانيوز) يوم الأربعاء أن الحكومة قد "تتريث" بتطبيق قرار التعرفة الكمركية حاليا، وقال إن قرار التريث يأتي منعاً لارتفاع محتمل للأسعار.

وتفرض رسوم كمركية على البضائع المستوردة غير الواردة في جدول تعريفة الرسوم الكمركية بنسبة لا تزيد على ٢٠ ٪ من قيمتها ولمجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير المالية الاتحادي تعديل هذه النسبة لنفس الأسباب الواردة في البند وتعد الزيادة الكمركية إجراء مؤقتاً حتى رفع أسباب الزيادة الاقتصادية .

أكدت وزارة التجارة دعمها توزيع مفردات البطاقة التموينية عبر نظام توزيع اللامركزية بهدف إيصالها بشكل منتظم خلال الفترة المحددة.

وقال مدير عام شركة المواد الغذائية سعد فارس عباس لوكالة كردستان للانباء (آكانيوز) إن "قرار توزيع مفردات البطاقة التموينية عبر نظام اللامركزية سيرفع العبء عن شركة المواد الغذائية ويوفر مفردات البطاقة التموينية بوقتها المحدد".

واضاف عباس ان "قرار توزيع اللامركزية يعني أن تتوزع مهام توزيع مفردات البطاقة التموينية بين وزارة التجارة ممثلة بالشركة العامة للمواد الغذائية ومجالس المحافظات وفق أنظمة التنسيق والتعاون الوظيفي بين الجانبين".

وبينت وزارة التجارة أنها ستسلم جميع مفردات البطاقة التموينية خلال شهر آذار المقبل بشكل منتظم.

وأعلنت وزارة التجارة أن رئيس الوزراء نوري المالكي أوعز يوم الخميس بضرورة توزيع مادة السكر لمدة شهرين على المواطنين في جميع المحافظات العراقية.

وكشفت وزارة التجارة الاتحادية أن أكثر من ٥٠ ألف شركة تجارية عامة مسجلة لدى دائرة تسجيل الشركات، مؤكدة أن الدائرة وفرت ٥٣ مليار دينار عراقي.

وتابع عباس أن "إدارة البطاقة التموينية فقط من قبل مجالس المحافظات ستسبب مشكلة كبيرة كونها لا تمتلك قاعدة بيانات ولا مخازن لخزن المواد الغذائية بالإضافة إلى المشكلة الرئيسية وهي أن المحافظات لا تستطيع استيراد حصتها من المواد الغذائية فحسب".

وقطعت الحكومة العراقية في وقت سابق مفردات البطالة التموينية عن كبار الموظفين وأصحاب الدخول المالية الكبيرة بهدف توفير الأموال اللازمة لتجهيز المواطنين بحصة كافية.

وتأخرت وزارة التجارة في تسليم مفردات البطاقة التموينية في هذه السنة في اغلب المحافظات لأسباب تصفها بـ"الفنية".

يذكر أن التخصيصات المالية للبطاقة التموينية في الموازنة العام ٢٠١٠ بلغت ثلاثة ترليونات و ٥٠٠ مليار دينار(نحو ٢،٩ مليار دولار).

واستبعدت وزارة التجارة العراقية إلغاء توزيع مفردات البطاقة التموينية خلال عام ٢٠١١، مؤكدة أن لديها خطة جديدة للنهوض بالجودة الغذائية لمفردات البطاقة.

وتشكو وزارة التجارة من قلة التخصيصات المالية لها الامر الذي يعيق وصولها في وقتها المحدد.

وكان مجلس النواب العراقي قد ناقش في ٢٣ من شهر تشرين الثاني الماضي واقع توزيع مفردات البطاقة التموينية وحذر الحكومة من مغبة إلغاء توزيعها بذريعة الالتزامات الاقتصادية الدولية.

وتؤكد وزارة التخطيط أن أحد ابرز معوقات النهوض بالواقع الاقتصادي في البلاد استمرار الحكومة العمل بنظام توزيع مفردات البطاقة التموينية بعد سبع سنوات على التغيير السياسي في البلاد .

وأعلنت وزارة التجارة أنها انتهت من إعداد خارطة طريق جديدة لتوزيع مفردات البطاقة التموينية تؤكد على ضرورة إعطاء أولوية للطبقات الفقيرة في البلاد .

وزير النفط يبحث مع نظيره السوري إعادة تشغيل خط نفط العراق عبر سوريا

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

بحث وزير النفط عبدالكريم لعيبي مع نظيره السوري سفيان العلاو سبل التعاون بين الجانبين في مجالات النفط والغاز والثروة المعدنية، وإمكانية تطويرها بما يحقق المصلحة المشتركة للبلدين وفقاً لصحيفة الرؤية الاقتصادية.

وذكرت مصادر صحفية مطلعة ان الجانبين ناقشا خلال الاجتماع موضوع إعادة تشغيل خط نفط العراق القديم بعد تأهيله، وتعزيز التعاون بين وزارتي النفط في البلدين لتوفير المستلزمات المطلوبة لذلك، إضافة إلى مناقشة موضوع خطوط النفط والغاز الجديدة والمراحل التي قطعها الجانبان لتنفيذ المشروع.

وقالت المصادر ان الجانبين ناقشا إمكانية الاستفادة من الغاز المتوفر في حقل «عكاز» القريب من الحدود السورية والإجراءات المتخذة وسير عمل التعاقد مع الشركة الأجنبية التي ستقوم بتطوير الحقل إضافة إلى مناقشة التعاون في تطوير التراكيب المتجاورة في مجال التنقيب والاستكشاف عن النفط والغاز، والتعاون بين المؤسسة العامة للنفط وشركاتها مع الشركات النفطية العراقية في مجالات المسح والحفر والتنقيب والاستكشاف وتقديم الخدمات النفطية.

وتطرق الجانبان إلى موضوع تدريب وتأهيل الكوادر الفنية والإدارية والاستفادة من مراكز التدريب السورية وخاصة مركز التدريب الوطني لتأهيل الكوادر التي تحتاج إليها وزارة النفط العراقية إلى جانب التعاون في مجالات الثروة المعدنية خاصة في مجال استثمار الفوسفات الذي يمتلك العراق احتياطات كبيرة منه إضافة للتعاون في مجالات أخرى مختلفة.

وقال وزير النفط السوري في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع إن الجانبين بحثا أيضاً التعاون الثلاثي بين سوريا والعراق وإيران لإقامة خط لنقل الغاز الإيراني إلى سوريا مستقبلاً، ومن ثم وصله بخط الغاز العربي ومنه للدول المشاركة في هذا الخط أو إلى تركيا لتصديره إلى أوروبا وسيتم عقد اجتماع بين المجموعات الفنية من الدول الثلاث في طهران لوضع التفاصيل الفنية والتمهيد لإقامة وتنفيذ هذا المشروع الحيوي والمهم.

وأشار الوزير إلى أنه تم الاتفاق على عقد اجتماع بين المؤسسة العامة للنفط والشركات النفطية العراقية في بغداد قريباً وإيفاد مجموعة من الفنيين المتخصصين من الشركة السورية لنقل النفط، للتعاون مع فنيين عراقيين لتدقيق وضع المحطات على مسار خط نقل النفط القديم الممتد من البصرة إلى بانياس.

من جانبه أكد الوزير العراقي أنه تم الاتفاق على تشكيل فريق فني مشترك لمسح مسار أنبوب النفط العراقي القديم إلى سوريا واختبار محطات الضخ تمهيداً لإجراء برنامج صيانة سريع بهدف الاستفادة منه لتصدير النفط العراقي الفائض عبر سوريا.

وحول أنابيب النفط الجديدة المزمع إنشاؤها لتصدير النفط العراقي عبر الموانئ السورية أشار لعيبي إلى أن فريق العمل المشترك الذي تم تشكيله من الجانبين لبحث القضايا الفنية والتعاقدية والقانونية عقد سلسلة من الاجتماعات وتوصل إلى صيغة اتفاق تتضمن قيام الجانب العراقي باختيار استشاري عالمي يقوم بإعداد وثائق المناقصة وتفاصيل التصميم وبرامج تنفيذ المشروع.

وفي ما يتعلق بمشاريع صناعة التكرير في العراق أوضح وزير النفط العراقي أن لدى العراق مشاريع لإنشاء أربع مصاف جديدة بطاقة ٧٥٠ ألف برميل يومياً، وهي معروضة للاستثمار. مشيراً إلى أنه يرحب بأي مشاركة عربية لإنشاء هذه المصافي ...

أمانة بغداد تدعو الشركات اليونانية إلى التنافس لتنفيذ مشاريع في العاصمة

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

.دعا أمين بغداد صابر العيساوي الشركات اليونانية الى التنافس لتنفيذ مشاريع في العاصمة بغداد تخص المجالات الثقافية وتطوير الاماكن التأريخية والتراثية . وبحث العيساوي مع السفير اليوناني في بغداد ميركوريوس كارافاتياس أوجه التعاون الثنائي وسبل تعزيز العلاقات وتمتينها بما يخدم مصلحة الشعبين الصديقين. وذكر المكتب الإعلامي لأمانة بغداد ان أمين بغداد اكد خلال اللقاء رغبة امانة بغداد في تعزيز اواصر التعاون مع أثينا ومشاركة الشركات اليونانية الرصينة في تنفيذ عدد من المشاريع في العاصمة بغداد في المجالات الثقافية والخدمية واخرى تتعلق بتطوير الاماكن التأريخية والتراثية. وأضاف البيان ان أمين بغداد دعا ايضاً الشركات اليونانية الى أن يكون لها دور في تنفيذ المشاريع الخاصة بفعاليات بغداد عاصمة الثقافة العربية عام (٢٠١٣) والمتضمنة إنشاء مركز بغداد الثقافي في شارع الرشيد وإنشاء بانوراما إضافة الى مشروع تطوير شارع الرشيد والمنطقة المحصورة بينه وبين نهر دجلة .

وطالب أمين بغداد ايضا بحسب البيان الشركات اليونانية المتخصصة بالمجال الزراعي وفن تنسيق الزهور للمشاركة في مهرجان بغداد الدولي الثالث للزهور في شهر نيسان القادم الذي سيشارك فيه عدد كبير من الدول والشركات والمكاتب الزراعية المحلية والعربية والاجنبية .

واوضح البيان ان اللقاء تضمن ايضاً التأكيد على أهمية قيام ممثلي الشركات اليونانية بزيارة العاصمة بغداد والاطلاع بشكل مباشر على خطط امانة بغداد والمشاريع التي تروم تنفيذها مستقبلاً وتحويل الجانب النظري الى جانب عملي من اجل الاسهام في إعادة اعمار بغداد .

من جهته اكد السفير اليوناني الرغبة الجادة لشركات بلاده في القيام بتنفيذ مشاريع في العاصمة بغداد لاسيما ما يتعلق بالجانب الثقافي والتراثي والتأريخي لما تمتلكه اليونان من ارث تأريخي كبير يمتد الى الاف السنين ووجود شركات متخصصة بهذا المجال قادرة على تقديم خدماتها لأمانة بغداد لتطوير الأماكن التراثية والتأريخية التي تزخر بها العاصمة بغداد.

المركزي: السياسية النفطية هي الأكثر تأثيراً في السياسية النقدية

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أكد مستشار البنك المركزي العراقي،أمس الاثنين، أن السياسية النقدية تتأثر بشكل كبير في السياسية النفطية التي تعد عصب الاقتصاد العراقي .

وقال مظهر محمد صالح، لوكالة كردستان للانباء (آكانيوز) إن "السياسية النقدية في العراق تتأثر بشكل كبير في السياسية النفطية للعراق، كون الأخير يعد بلدا ريعياً يعتمد اقتصاده على عائداته النفطية".

ويعتمد العراق بنسبة كبيرة على النفط في تمويل اقتصاده الداخلي بعد شبه توقف للصناعة والزراعة في البلاد بعد نيسان عام ٢٠٠٣ .

واستطاع البنك المركزي ان يوفر مظلة آمنة من ٥٠ مليار دولار أميركي، لسد احتياجاته في رأس مال التواجد المحلي والدولي.

وأضاف صالح أن "البنك المركزي لديه احتياطات كبيرة كونه يرى ان أي خلل في السياسية النفطية ستسبب للعراق مشاكل اقتصادية كبيرة، خاصة في السياسة النقدية العامة التي يتبنى أدارتها البنك المركزي العراقي".

وتعتزم الحكومة رفع سقف تصديرها للنفط إلى مليون برميل يوميا خلال السنوات الخمسة المقبلة، بعد أن أقامت ثلاث جولات تراخيص للاستثمار حقول النفط .

وتابع صالح بالقول أن "عائدات النفط تشكل نسبة ٨٥٪ من إيرادات الموازنة العامة، التي تشكل ايضا ٩٥٪ من احتياط النقدي للبلاد والذي يظهر من خلال منح الحكومة الدينار العراقي مقابل إعطاء البنك المركزي الدولار بهدف تأسيس احتياطي نقدي قوي يسمى بغطاء العملة".

وأكد البنك المركزي العراقي في وقت سابق أن السياسة المالية ستفرض سيطرتها على السياسة النقدية في العراق في حال تم تفعيل قرار المحكمة الاتحادية بشان ربط البنك المركزي بالحكومة.

وتنص المادة الدستورية (١٠٣) أولا: يعد كل من البنك المركزي العراقي، وديوان الرقابة المالية، وهيئة الإعلام والاتصالات ودواوين الأوقاف، هيئات مستقلة ماليا وإداريا، وينظم القانون عمل كل هيئة منها.

ثانيا: يكون البنك المركزي العراقي مسؤولا أمام مجلس النواب، ويرتبط ديوان الرقابة المالية وهيئة الإعلام والاتصالات بمجلس النواب .

وتحذر جهات عديدة من فقدان البنك استقلاليته وخضوعه لحسابات سياسية كحال بقية الهيئات المستقلة التي شملها قرار المحكمة الأخير، إلا ان المحكمة تعد قراراتها قاطعة وحتمية ولا يجوز الطعن فيها كون الدستور وضع بعض الهيئات خارجا وآن الأوان لإلحاقها بإحدى الجهات.

ونص الدستور العراقي الصادر في عام ٢٠٠٥ على أن البنك المركزي يخضع لمساءلة مجلس النواب فقط، كون الأهداف المطلوب تحقيقها منه هو بناء نظام مالي مستقر وخفض الأسعار ومحاربة التضخم فضلا عن خلق ظروف مستقرة تخدم الأمن المالي، وفي حال الإساءة فأنه يتعرض للمساءلة حصرا أمام المجلس النيابي.

برلماني : موازنة عام ٢٠١١ ليست بمستوى الطموح التنموي

بغداد / وكالات

كشف نائب عن القائمة العراقية ، ان الاسبوع المقبل سيشهد إقرار اغلب المشاكل التي تواجه الموازنة التي قد تم حلها ولم يتبق سوى مشاكل بسيطة ستحل خلال الجلسات النيابية المقبلة.

وقال زياد الذرب لوكالة كردستان للانباء (آكانيوز) إن "موازنة عام ٢٠١١ قد تم حل اغلب المشاكل التي تواجها لكنها ليست بالمستوى المطلوب في تنمية الوضع الاقتصادي للبلاد خلال العام الحالي".

واضاف أن "رئيس مجلس النواب طلب من الكتل السياسية الاسراع في اقرار موازنة عام ٢٠١١ بفترة زمنية اقصاها يوم الخميس المقبل غير أنها قد تتأخر لبداية الاسبوع بسبب وجود بعض المشاكل".

وأعلنت هيئة المستشارين في رئاسة الوزراء العراقية عن أن الحكومة قررت رفع النسبة في الشق الاستثماري في موازنة العام الحالي إلى ٣٠٪ على حساب الشق التشغيلي بهدف دعم المشاريع الاستثمارية.

وأكدت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية ، أن الشق التشغيلي في موازنة عام ٢٠١١ لم يتم إجراء تغييرات واسعة عليه كونه يتعلق بمستوى معيشة المواطن.

وتابع الذرب ان "من ابرز المشاكل هي عدم تساوي الدرجات الوظيفية على الوزارات الحكومية اضافة إلى ان هناك فقدان لدور مجلس الخدمة الاتحادي الذي من المفروض ان يتكفل في عملية إدارة الوظائف وتوزيعها ".

وحذرت وزارة التخطيط في وقت سابق من مغبة تأخير إقرار موازنة عام ٢٠١١ كون ذلك يضع العراق على محك اقتصادي خطر.

واشار الذرب الى أن "اغلب مجالس المحافظات في موازنة عام ٢٠١١ ليس لها مخصصات مالية تستطيع من خلاله ان ترفع مستوى الخدمات فيها خلال العام الحالي".

وأكد البنك المركزي العراقي على أن موازنة عام ٢٠١١ سترفع من النمو الاقتصادي إلى ١٠٪ ماكان عليه، مبينا أنها بنيت وفق سياسة البلاد الاقتصادية.

وكان مجلس الوزراء العراقي قال وقت سابق إنه أقر مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠١١ بعجز بلغ ١٢ مليار دولار ستتم تغطيته من المبالغ المدورة من موازنة العام الماضي والاقتراض داخليا وخارجيا، وبين أن الإيرادات المتوقعة تقدر بـ ٦٦,٧ مليار دولار أما النفقات فقد بلغت ٧٨,٧ مليار دولار، أي بعجز قيمته ١٢ مليار دولار.

وعادة ما يشهد إعداد الموازنات المالية للبلاد وإقرارها تأخيرا من قبل الحكومة ومجلس النواب، بسبب كثرة الاعتراضات والانتقادات على بعض فقراتها، أبرزها أوجه الصرف و التخصيصات المالية لبعض المؤسسات الحكومية و الرئاسات الثلاث.

وأكدت دراسة اقتصادية أعدها اقتصاديون أن موازنة العراق الاتحادية لعام ٢٠١١ هي الأكبر في تاريخه من حيث حجم النفقات التشغيلية والاستثمارية وكذلك الإيرادات المتوقع دخولها لخزينة الدولة.

بورصة الأخبار

القنصل التركي بالبصرة يبحث تطوير موانئ المحافظة

البصرة / متابعة المدى الاقتصادي

بحث القنصل التركي في محافظة البصرة علي رضا اوزجو تطوير موانئ المحافظة مع المسؤولين.

وذكر موقع وزارة النقل أنه في إطار التعاون المشترك في إنجاز مشاريع إعادة تأهيل وتطوير الموانئ العراقية عن طريق الاستثمار والتشغيل المشترك باعتماد الشركات العالمية وما لتركيا من دور في ذلك زار القنصل التركي في البصرة علي رضا اوزجو مينائي أم قصر وخور عبدالله جنوبي البصرة وبحث مع مديري الميناء سبل تطوير العمل المشترك ومساهمة الشركات التركية في تنفيذ مشاريع الموانئ العراقية .

ارتفاع تداول أسهم قطاع الصناعة في البورصة

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

ارتفع نشاط حركة إبرام العقود في قطاع الصناعة بنسبة (٠،٣ ٪)في افتتاحية جلسة أمس الاثنين للبورصة العراقية عن التداولات الاخرى بارتفاع القيمة التداولية لاسعار اسهمه على مجمل القطاعات الأخرى .

وذكرت النشرة اليومية للسوق ان قطاع الصناعة تمكن من تحقيق ارتفاع بنسبة فارق التغيير (٠٠٢٪) ضمن تداولات اليوم.

وبينت النشرة ان هذا القطاع شارك في جلسة أمس بـ (١١) شركة صناعية المتداولة الى الان (١١) وبعدد أسهم بلغت ما يقارب (١٧٣) مليون سهم وتمكن من تحقيق الكثير من العقود التداولية بيعا وشراء لصالحه ، مبينا ان هذا الفارق عن بقية الجلسات السابقة المتميزة على اقرانه القطاعات الاخرى جاء على حساب المصارف والفنادق والزراعة والخدمات والتأمين.

المالية : العيساوي و نائب وزير الخزانة الامريكي يبحثان إصلاح النظام المالي

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

بحث وزير المالية رافع العيساوي مع نائب وزير الخزانة الامريكي نيل وولن ضرورة إصلاح النظام المالي للعراق.

وقال بيان للوزارة ان وزير المالية رافع العيساوي التقى نائب وزير الخزانة الامريكي نيل وولن واكد الطرفان ضرورة إصلاح النظام المالي للعراق وإيجاد آلية عمل تسيير اقتصاد البلد بالاتجاه الصحيح .

واضاف البيان"انه تم التطرق الى تشجيع القطاع الخاص في العراق لما له من دور ايجابي في دفع عجلة الاقتصاد والاستثمار في البلاد .

مصادر : زيادة مشروطة على السقف المالي للقروض الزراعية

الديوانية / وكالات

أعلنت مديرة المصرف الزراعي في الديوانية ، عن مصادقة مجلس إدارة صناديق الإقراض في وزارة المالية على توصيات المصرف الزراعي حول معالجة مشاكل الكفالات الشخصية وتقليل الضغط عن تسيير الإجراءات في منح القروض الزراعية.

وقالت منال عباس هادي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) أن "زيادة جرت على مبلغ الكفالة الواحدة حيث أصبحت ٢٠ مليون دينار بعد أن كانت خمسة ملايين دينار ولجميع المشمولين بالمبادرة الزراعية ولمرة واحدة فقط".

واوضحت ان "هذه الزيادة مشروطة بأن يكون الكفيل معرفا لمدير الفرع أو المكتب الزراعي حصراً ممن لديه تسهيلات مصرفية لدى احد المصارف".

ودعت "جميع الفلاحين لتقديم طلبات الاستلاف للإفادة من قروض المبادرة الزراعية لاسيما وان السقف الائتماني تم تعديله بزيادة مبالغ القرض ليتسنى للمتقدم تنفيذ مشروعه لتطوير الواقع الزراعي للمحافظة التي تعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة" .